كثيره لا طايل تحتها. **قاعدة** اذا كانت غاية البدن الافعال
وهي غايات القوى التي هي غاية الارواح الكاينة عن تلطيف الغذا
وجب بالضرورة القصد الى كل غذا غلب للطيفه وفيه نظر من صحة
القاعدة فيجب ما قلناه ومن لزوم ضعف الاعضا الكاينة من
القسم المقابل فيجب لخذ لانها العمدة ويتفرع عليه وجوب تعديل
الغذا وكونه جامعا لما يناسب لطبيعات لتكثير الما والحيوانات
كتهييج الشاهيه والنفسانيات كتقوية الحفظ وان يكون مشتملا على
مصلح وجاذب وحافظ الى غير ذلك بما سلف في القوانين
قاعدة التغير الواقع في البنيه محصور في اصول الطبايع
الاستقصيه فيجب ان لا يزيد على عشرين اربعة صحيحة
والباقي فاسد لان الخلط اما صحيح في نفسه او فاسد فيها
بلا طاريه وموالباقي فهذه العشرون وعلى هذه يتفرع معرفة
العلامات كليه كانت كالنبض او جزييه كمرارة الفم وتراكيب
الادويه واوقات اعطايها وتقديم نحو الاسهال على غيره
ووقتا مخصوصا واوقات البحارين وتفاصيل انواع الصداع
ووجع العين ومراتب الحفظ والنسيان الاربعه الى غير ذلك
قاعدة حكم بعض الاشيا على بعض ولو بوجه ما يعطي
نسبة اختصاص في الجمله وعليه قسمة الاعضا الى رييسه
ومروسه ويتفرع الاعتنا به بجذب المرض عن العضو الرييس
الى غيره وكونه في الثاني غير مخوف كالبرقان الاسود
بالنسبة الى الاستسقا وان لا يخلو تركيب من مزيد اختصاص
بحفظ الراس وصرف العناية الى شل ما ينكى لاحدها
وان كان نافعا في ذلك المرض كمنع الحقن من وجع الظهر اذا
كانت الكبد مرفقه مع قوة تنفعها في ذلك **قاعدة** كل ما
كان اسا لبناشي عليه كان المبني لمتين موقوفا على صحة

الاس

الاس فان تعدد احتياج المبني فعلى تعدد اسه تفرع فان
تداخلت فكذلك التعدد والا فلا ومن ثم تفرعت الاسباب
الضروريه وانحصرت في ستة الهوا والما وقد مضيا والمتناولا
وقد مر ما فيها والنوم والحركه بقسميهما والاحتباس والاستفراغ
وكذلك وسياتي وكذلك الاعتنا بتدبيرها في كل من الجزييات
واما غير الضروريات فافراده غير محصورة **قاعدة** مدار
الشي كان من حيث هو وهو فليس الا على اصلاح نفسه
وان نظر فيه الى كونه احد علة من الاربع لشي ما من الاشيا
فعلى ذلك الشي ومن هاهنا نزل الحدود والرسوم في التعاريف
اذ الشي قد يعرف بحسب مادته او صورته وقد يتم تعريفه الواضع
فيلحظ الاربعه وقد يكون المدار على ملاحظته الكل ولا
شك ان علم الطب كبدن الانسان من القسم الاخير ويتفرع عليه
ان احوال البدن اما صحة تامه او مرض كذلك او واحد
لا في الغايه وقد بين كل ذلك وتفصيله وعلاماته وذكر ما يلايم
قاعدة حفظ الصحه في الموصوف على وجه تبلغه به
غاية ما اتصف به لاجله موقوف على معرفته ما يوجبه
ليعمل وما ينفيه ليحترز منه والصحه صفة اذا اتصف
بها البدن كانت غايته صدور الفعل منه على وجه
الكمال وهي في معرض الزوال لعدم بقايه بدون ما يخلف
متحلله ويتشبه به داخلا في الافطار على النسب الطبيعيه
وقد احتمل على ما ذكر وغير محفظها موقوف على تمييز
القسمين فتفرع العلم بتفاصيل المتناولات وجوبا من
مقدار وقوام وكم وجهة وتوافق ونظايرها الى غير
ذلك ومعرفه الطوارى الزمانيه والمكانيه والهوا والنوم
وقوانين الاستفراغ كالحمام والصناعات والمذكورة

Copyright © King Saud University